AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321
Email: situationroom@africa-union.org

افتتاحية مشتركة بقلم

السفير رمطان لعمامرة، الممثل الأعلى للاتحاد الإفريقي المعني بإسكات البنادق، و إيزومي ناكا ميتسو، الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح

متابعة جهود إسكات البنادق في إفريقيا

أعلنت القمة التاسعة والعشرون للإتحاد الإفريقي، التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، من 3 إلى 4 يوليو 2017، شهر سبتمبر من كل سنة، وحتى سنة 2020، "شهر العفو الإفريقي لتسليم وجمع الأسلحة الصغيرة غير المشروعة والأسلحة الخفيفة." وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن القمة الثالثة والثلاثين للاتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، من 9 إلى 10 فبراير 2020، تبنت موضوع السنة ل 2020 تحت عنوان "إسكات البنادق - خلق ظروف مواتية لتنمية أفريقيا". لذلك، كان عام 2020 مخصصا للتركيز بشكل أكبر على الجهود الوطنية والإقليمية والقارية لإسكات البنادق، وأيضًا تتويجًا لشهر العفو الأفريقي.

ومع ذلك، كان عام 2020، حتى الآن، عامًا تحديات وفرص غير مسبوقة في مسيرة القارة قدما نحو السلام والتنمية المستدامين وفق رؤية خارطة الطريق الرئيسية لعام 2017 بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في إفريقيا بحلول عام 2020. لقد ضاعفت جائحة كورونا جهود الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي أكبر. الجائحة أيضا عرقلت وأبطأت جهود تجديد مبادرات السلام في القارة، من ليبيا إلى مالي وحوض بحيرة تشاد ومناطق الساحل حيث استمر التطرف العنيف والإرهاب بلا هوادة. وقد أثر ذلك بشدة على وصول العاملين في المجال الإنساني لمناطق النزاع والأزمات حيث تشتد الحاجة إليهم. وكانت جهود بناء السلام ومدى وصول جهود الدعم والإغاثة إلى الدول الأعضاء المتضررة محدودة. وبالتالي، تفاقم الأثر المزدوج للنزاع والضرر الذي سببته جائحة كورونا على الفئات الأكثر ضعفاً، أي اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين والمهاجرين، فضلاً عن الشباب والنساء والأطفال وكبار السن.

في مواجهة هذه التحديات فتحت نوافذ الفرص: لقد أعادت القمة الثالثة والثلاثون للاتحاد الأفريقي تنشيط الإرادة السياسية الجماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للمضي قدمًا في إسكات البنادق في القارة. وأوصت القمة بأن يولي الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها والدول الأعضاء، أثناء تنفيذ الأنشطة تحت شعار السنة، اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحديات الأمنية الصعبة، التي يتوقع أن يولد حلها مزيدًا من الفوائد للجهود الأفريقية لإسكات البنادق وتعزيز أفريقيا الخالية من الصراع. وفي مارس 2020، دعا الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جميع الأطراف المتحاربة لاحترام وقف إطلاق النار طوال فترة فيروس كورونا للسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى مناطق الصراع وتحرير الموارد لمواجهة جائحة كوفيد -19 العالمية.

بناءً على الزخم والإلتزام، الذي عبر عنه، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بجرأة من خلال إسكات البنادق في إفريقيا بحلول عام 2020، أكد المجتمع الدولي، من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2457 (2019)، على أهمية الإطارين المشتركين للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في تعبئة نظام ملموس وعملي وفي تكليف دعم واسع لمساعدة إفريقيا على إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق هدفها المتمثل في خلق قارة خالية من النزاعات. القرار 2457 (2019) هو، في الواقع، تعبير عن استعداد المجتمع الدولي لدعم تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020.

القرار يخلق أيضا فرصة ينبغي أن تغتنمها الدول وجميع الكيانات العاملة من أجل السلام والأمن في إفريقيا. لا شك أن الإرادة السياسية والموارد المستدامة عوامل مهمة لترجمة رؤية إفريقيا إلى حقيقة واقعة، تكون الأسلحة فيها صامتة، والصراع المسلح مسألة من الماضي ويكون السلام والأمن والتقدم الاقتصادي في طليعة جدول الأعمال.

في إطار هذه الروح، وإدراكًا لأحكام قرار مجلس الأمن 2457 (2019)، أطلق مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومفوضية الاتحاد الإفريقي، بمساهمات مالية من ألمانيا واليابان، مشروعًا لدعم أنشطة شهر العفو تعهدت بها بوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا في 2020. ويدعم المشروع هذه البلدان في حملات التحسيس والتوعية بشأن الملكية غير المشروعة للأسلحة والتدفقات غير المشروعة للأسلحة؛ وجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها؛ وتدريب مسؤولي إنفاذ القانون.

وفي حين أنه من المفهوم أن امتلاك السكان المدنيين للأسلحة بشكل غير قانوني والاتجار غير المشروع بالأسلحة وشرائها من قبل الجماعات المسلحة غالبًا ما يكون أحد الأعراض لمشكلة حوكمة أعمق بكثير، فإنه يجب ألا نغفل حقيقة كونها مشكلة مركزية بالنسبة للجهود المبذولة من أجل "إسكات البنادق". يتطلب النهج الشامل لمعالجة القضية بفعالية جهودًا متواصلة من قبل جميع شرائح المجتمع. إنها ليست مسألة تهم الحكومة وحدها. فمنظمات المجتمع المدني والمجتمع الشعبي لهما دور يلعبانه. إن إدراج هؤلاء الفاعلين في المؤسسات المخصصة للحكومة مثل اللجان الوطنية أو نقاط الاتصال الوطنية لمكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة اقتراح صائب.

إذا اعتبرنا المسألة من هذه الزاوية، فإن خارطة الطريق الرئيسية للإتحاد الإفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في إفريقيا بحلول عام 2020، تشكل جنبًا لجنب مع شهر العفو في إفريقيا في سبتمبر، استجابات سياسية ملموسة لغاية التنمية المستدامة رقم 16.4 التي تدعو لخفض كبير في تدفقات الأسلحة غير المشروعة بحلول عام 2030.

أحرزت الحكومات الإفريقية في السنوات الأخيرة، تقدمًا جزئيًا من خلال إنشاء لجان وطنية ونقاط اتصال وطنية ونقاط اتصال ضمن الحكومات للتصدي للتدفقات غير المشروعة للأسلحة. وهذه المؤسسات حيوية لإنجاز جهود وطنية منسقة لتنفيذ السياسات والأدوات الوطنية والإقليمية والعالمية بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

بينما أدت جائحة فيروس كورونا الجديد إلى انتكاسة بعض الجهود، قامت الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بتنشيط شراكتهما بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وستواصلان العمل معًا من أجل "إسكات البنادق" في إفريقيا وما يتصل بذلك من سلام وقضايا أمنية.